على الصعيد الرسمي، انشغلت الدوائر الحاكمة في البلاد العربية بالثورة وبتطورات الاوضاع السياسية في فلسطين بصورة متزايدة. وممّا يسترعي الانتباه، في هذا الجانب، حماس بعض الضباط العرب، ومشاركتهم المباشرة في دعم الثورة والنضال المسلّح. وبلغ الأمر ان القيادة العسكرية للثورة، بين آب (اغسطس) وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦، وُضعت بين يدي المناضل العربي فوزي القاوقجي وعدد من الذين دخلوا معه ساحة النضال على أرض فلسطين. وقد يرى البعض ان هذه المشاركة تنتمي الى المؤازرة الشعبية، وهذا صحيح نسبياً فقط، لأن هناك ما يدل على ان مشاركة القاوقجي وزملائه جاءت، في المرحلة الاولى من الثورة على الأقل، بموافقة رسمية ضمنية من حكومة العراق، التي كان القاوقجي احد ضباط جيشها في احد مراحله النضالية. فالقاوقجي خرج وزملاؤه من فلسطين في خريف العام ١٩٣٦ وتوجه الى العراق. وعندما تجدّدت الثورة المسلّحة العام ١٩٣٧، سعى الفلسطينيون الى اعادته لقيادة النضال مرة أخرى، فرفض القاوقجي ذلك العرض، وعُلم، فيما بعد، ان ضغوطاً بريطانية قد مورست على الحكومة العراقية للحؤول دون عودته[٦١].

على كل حال، يبرز الدور الرسمي العربي على نطاق واسع في ممارسة الوساطة بين القيادة الفلسطينية والسلطات البريطانية. وفي هذا المستوى تميّز دور الامير عبدالله حاكم شرق الاردن، ونوري السعيد وزير خارجية العراق، والملك غازي ملك العراق، والملك عبدالعزيز ملك العربية السعودية، والامام يحيى حميد الدين امام اليمن، الذين رغبت بريطانيا اليهم في ان يقنعوا سكان فلسطين وقيادتهم بتهدئة الاحوال، مقابل وعد بأن تعيد بريطانيا النظر في سياستها الفلسطينية. ودون توغّل في التفاصيل، نجحت تلك الوساطة في ايقاف الاضراب العام والمرحلة الاولى من الثورة العام ١٩٣٦، وذلك قبل ان تتحقق المطالب الفلسطينية. وقد تمّ تقويم تلك الوساطة، فيما بعد، وتأثيرها في اطار سلبي، لأن معظم الدول العربية كان في طور سياسي جعله عرضة للضغوط البريطانية الاستعمارية. وعندما تجدّدت الثورة في خريف العام ١٩٣٧، بفعل الاعلان عن نيّة بريطانيا تقسيم فلسطين، لعب الموقف العربي دوره مرة أخرى، وكان سلبياً أيضاً[٦٢]؛ اذ انقسمت تلك القيادات بين مؤيد للتقسيم ومعارض له، ممّا انعكس على الموقف الفلسطيني، وأضعفه في التحليل النهائي.

لقد وقعت ثورة العام ١٩٣٦ في مرحلة تاريخية كان الواقع العربي خلالها غير مؤات، بسبب هيمنة الاستعمار الغربي، وأخذت فيه حالة التجزئة تتجذّر في كل قطر عربي، وجاءت الانتفاضة، بدورها، ضمن واقع عربي لا يسرّ أيضاً. ففي عامها الأول، كانت الخلافات العربية على أشدها؛ وفي عامها الثاني، بدأت عملية ترميم لهذا الواقع، ولكن حالة الاقليمية ومتابعة المصالح الذاتية ظلت تبدو وكأنها الوضع الطبيعي؛ وجاءت، أيضاً، في وقت بدأت وحدة الشعور بالخطر الصهيوني تصاب في مقتل، وتختلف فيه التصورات حول كيفية التوصّل الى تسوية مع اسرائيل وليس حول كيفية مواجهتها، على الرغم من عدم وجود ما يوحي بأن الأطماع الصهيونية قد وقفت عند حدود فلسطين والارض المحتلة العام ١٩٦٧. وبصفة عامة، جاءت الانتفاضة وليس ثمّة ما يشير الى ان البيئة العربية مؤاتية على الاطلاق. والأمر الاكثر خطورة ما يمكن تسميته بالجمود الذي خيّم على شعور الجماهير العربية على الصعيد الشعبي، حتى ان البعض يعبّر عن خشيته من ان تكون قيمة المواجهة العربية مع الكيان الصهيوني ومفهوم الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد تركا موقعيهما لصالح مفهومين بديلين، هما المواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية والصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي[٦٣]. فليس من المبالغة، اذاً، القول ان الانتفاضة، كعلامة فارقة في النضال العربي الفلسطيني ضد الغزوة الصهيونية، لم يوازها فعل عربي حقيقي على صعيد المواجهة مع اسرائيل. لقد قامت